

## أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر

د زينب توفيق السيد عليوة.\*

مقدمة:

ولما كانت مصر من الدول النامية، التي تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد حرصت على الاستعانة برأس المال الأجنبي المباشر للاستثمار في تلك القطاعات، من خلال العمل على توفير الحوافز التي تجذب هذه الأموال، والقضاء على المعوقات والتحديات التي تتعرض لها؛ ولذلك اعتمد برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر الذي بدأ عام ١٩٩١ على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. للتغلب على نقص التمويل الناتج عن انخفاض معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال انخفض معدل الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٨٪ خلال عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ إلى ١٧,٥٪ خلال عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩<sup>(٢)</sup>.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك أثره على الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٩. حيث شهدت تلك الفترة تحولات عديدة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. مما أدى إلى اختلاف محددات التنمية الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى.

د زينب توفيق، السيد عليوة: مدرس اقتصاد - كلية أقتصاد والعلوم السياسية - جامعة المستقبل .

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الجدل القائم حول الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، فعلى حين توصلت بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في بعض الدول المضيفة له، وذلك بسبب دوره في الحد من الفجوة بين الادخار والاستثمار، وما يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من تكنولوجيا متقدمة وكفاءات إدارية تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي، توصلت دراسات أخرى إلى عكس ذلك حيث اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بسبب عدم قدرة الشركات المحلية على الصمود أمام الشركات الأجنبية، تلك المنافسة ناجمة عن التكنولوجيا التي تطبقها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة لهذا للاستثمار في مجال الانتاج والتسويق، ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة التعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر على المستويين القومي والقطاعي.

## منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي المستند على القياس الكمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الأخرى، مثل: الاستثمار المحلي، والتجارة الخارجية، والإنفاق العام، وسعر الفائدة، على النمو الاقتصادي مقاساً بالنتاج المحلي الإجمالي.

## فرضية الدراسة:

وفي ضوء ذلك سوف يتم اختبار فرضية الدراسة التي تتمثل في وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الكلي؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي، مع تفاوت ذلك التأثير على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

## خطة الدراسة:

تتمثل خطة الدراسة فيما يلي:

البحث الأول: انعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتطوره مصر.

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة ويتناول بعض من الفكر الاقتصادي المتعلق بهذا الاستثمار.

المبحث الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة وأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال بعض الدراسات السابقة:

لقد تنوعت نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ورأت غالبية الدراسات التطبيقية وجود آثار قوية لهذا النوع من الاستثمار على النمو الاقتصادي، مع اختلاف مرونة القطاعات الاقتصادية في استجابتها لهذا الاستثمار؛ ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Thomsen S., 1999)، التي اهتمت بتجربة الدول الآسيوية في الاستثمار الأجنبي المباشر، ودورها في زيادة الصادرات، ورفع معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول، موضحة بذلك أن تضاعف صادرات هذه الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٨٢، يرجع إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود اختلافات ضئيلة في الاتجاه طويل الأجل؛ كما أظهرت الدراسة حدوث زيادة في الصادرات في بعض القطاعات التصديرية، مقارنة بغيرها من القطاعات، بسبب اختلاف مقومات كل قطاع، ونوهت الدراسة إلى أثر الشركات دولية النشاط في زيادة صادرات المنتجات الإلكترونية.

كما تناولت دراسة (إسلام محمد البنا، ٢٠١٠) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعات التحويلية في أوغندا، وفي تكوين حصيلة صادراتها، وفي استيعاب العمالة ونقل التكنولوجيا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عنصراً داعماً لعملية التنمية الاقتصادية، نظراً لانخفاض الادخار المحلي في تلك الدولة، بجانب متغيرين آخرين يساعدان في تنمية قطاع الصناعات التحويلية، هما العنصر البشري والتنمية الأساسية. وأوصت الدراسة بالاهتمام بهذين المتغيرين لتنمية هذا القطاع. بجانب العمل على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ورأت دراسة (عدنان محمد العذاري، ٢٠٠٩) عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، وجود تأثير لهذا الاستثمار على قطاعات البنوك والصناعة والتجارة، بجانب التأثير في الناتج

المحلي الإجمالي في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور هام في تطوير تلك القطاعات، وأن قطاع الصناعة أكثر مرونة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر من باقي القطاعات الاقتصادية. كما تبين أن قطاع التجارة حقق تطوراً كبيراً، حيث إن تأثير هذا النوع من الاستثمار يظهر عليه مباشرة، مما انعكس على التجارة بين الأردن وباقي الدول العربية، وأوصت الدراسة بتقديم كافة التسهيلات لهذا النوع من الاستثمار، لجذب المستثمرين الأجانب إلى تلك القطاعات.

وعن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية التكنولوجية تحديداً رأت دراسة (M. Talha Ati, Hung Tran & Cristhian Vieyra, 2008). أن هذا الاستثمار أحد الأدوات الأساسية في إطار العولمة، حيث يؤدي دوراً رئيسياً في التوظيف، والتنمية التكنولوجية، وتطوير اقتصادات الدول النامية، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إليها. وإنطلاقاً من هذا الفهم سعت الدراسة إلى بحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية من خلال التطبيق على استثمارات شركة أريكسون السويدية في دولتين هما المكسيك وفيتنام. وخلصت إلى أن البيئة العامة في الدولة المضيفة، ووفرة عوامل الإنتاج في أسواقها، بالإضافة إلى العوامل السياسية الداخلية والخارجية، والسياسات الحكومية، تمثل أهم العوامل الحاكمة لحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكدت الدراسة أنه كلما كان أثر هذا الاستثمار في الدولة المضيفة بادياً في حجم فرص العمل المحلية التي يخلقها، وحجم وطبيعة التكنولوجيا التي ينقلها، والبنية التحتية التي يساعد في إنشائها، كلما كان ذلك داعماً لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

وهناك دراسات أخرى رأت تباين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث رأت أنه يمارس آثاراً إيجابية على العديد من القطاعات الاقتصادية، وإن اقترن هذا الأثر بوجود بعض التداعيات السلبية. فعلى سبيل المثال رأت دراسة (Laura Alfaro, 2003) أنه على الرغم من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة، فإن تلك المزايا تتباين في القطاعات التي يوجه إليها، وفي السعي لاختبار تلك الفرضية، اختبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في القطاعات: الأولي والصناعي والخدمي، خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٩، وتوصلت نتائج

الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف أثراً غير واضحة على النمو الاقتصادي، ففي مجال القطاع الأولي تبين أن أثره كان سلبياً، بعكس الحال في مجال القطاع الصناعي حيث اتصف بالإيجابية. وجاءت النتائج في مجال القطاع الخدمي غير واضحة حيث اشتملت على آثار إيجابية وسلبية في ذات الوقت، وترى الدراسة أنه يتعين وضع أولويات فيما يتعلق بأشكال واتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الواجب السعي لاجتذابها بما يعظم الاستفادة منها، خاصة في مجال الموارد الطبيعية. وذلك بجانب ضرورة القضاء على العوائق البيروقراطية.

واهتمت دراسة (Bisat, A. El- Erian & T. Helbling, 1997) بتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي من جهة والاستثمار والإدخار المحليين من جهة أخرى في ١٣ دولة عربية، للفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٥، ومن عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٦، ومن عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٩٦، وقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال كل فترة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على الإنتاجية في كل من مصر وتونس فقط. بينما كان التأثير سلبياً على الإنتاجية في كل من الجزائر والبحرين ولبنان وقطر والسعودية والإمارات، مع وجود اختلافات من فترة زمنية إلى أخرى في الكويت والأردن والمغرب وسلطنة عمان وسوريا. ويرجع ذلك إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر السلبى على الاستثمار المحلي في هذه الدول، بالإضافة إلى ما تعانيه من مشكلات مثل انخفاض معدلات التوظيف؛ وانخفاض الإنتاجية.

كما اهتمت دراسة (Xiaolun Sun, 2002) بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومحددات تدفقات هذا الاستثمار، وما يمكن للدول أن تتعلمه للاستفادة من آثار هذا الاستثمار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية؛ ومن ثم. أوضحت الدراسة الآثار الإيجابية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التوظيف ونقل التكنولوجيا، والآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها من تشوهات في الهيكل الاقتصادي للدولة المضيئة للاستثمار وإضعاف حوافز الاستثمار المحلي، علاوة على التشوهات في هيكل الأجور داخل الدولة، شيراً إلى مجموعة من العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقدمتها: حجم السوق، ومعدل النمو، والبنية التحتية، وحوافز

الاستثمار. وأكدت الدراسة على أهمية وجود درجة معقولة من الاستقرار السياسي والاقتصادي يسمح بدرجة عالية من التنبؤ للمستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار، مع أهمية وجود نظام قانوني عادل، ودرجة كافية من البنية الاجتماعية، لتشجيع جهود الاستثمار.

وهناك نوع آخر من الدراسات مثل دراسة (Chandana Chakraborty & Peter Nunnenkamp, 2006) التي اهتمت بتناول علاقة السببية Causality بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، استناداً إلى وجود تأثير متبادل بين هذين المتغيرين، حيث يصعب في بعض الأحيان تحديد إتجاه السببية؛ والتي تناول فيها الباحثان الإجابة على تساؤلين أساسيين هما: (١) هل أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الهند عام ١٩٩١ على طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إليها؟ (٢) وما مدى اختلاف أثره على القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وللإجابة على هذين التساؤلين قدم الباحثان عرضاً للأدبيات التي تناولت الموضوع والتفسيرات التي قدمتها تلك الدراسات من خلال رؤية نقدية، ذهب بعضها إلى أنه ليست هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وذهب البعض الآخر إلى أن العلاقة معكوسة الاتجاه، حيث إن النمو الاقتصادي هو المتغير المستقل، وهو ما توصل إليه الباحثان، حيث أكدا أن التجربة الهندية تشير إلى أن أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي. وعلى الصعيد القطاعي أوضحت الدراسة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر إيجابياً في القطاع الصناعي؛ لوجود علاقة تأثير متبادل في المدى الطويل بين مفردات القطاع وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يظهر العكس في القطاع الأولي. وعلى صعيد قطاع الخدمات، كان التأثير على النمو واضحاً في بداية نشأة القطاع، إلا أن علاقة السببية في مجملها عبر الفترة الزمنية تشير إلى أن نمو القطاع هو المتغير المستقل والاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير التابع. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يجب المبالغة في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لارتباط فعاليته وأثاره بمجموعة أخرى من المتغيرات مثل الانفتاح التجاري، ودرجة تطور القطاع المالي، ووفرة العمالة الماهرة المدربة.

كما رأَت دراسة (Wasantha Athukorala, 2003) أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي ترى الأثر الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، فإنه لا توجد دراسات كافية عن علاقة السببية Causality بين المتغيرين. وانطلاقاً من ذلك، تتعرض الدراسة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سريلانكا، مقدراً بأثره على المجتمع المدني، وجذب الشركات الأجنبية؛ وذلك اعتماداً على سلاسل زمنية للفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ٢٠٠٢. وخلصت الدراسة إلى أن التحليلات الإحصائية التي أجريت لم تشير إلى أي آثار إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر يعتد بها على النمو الاقتصادي في سريلانكا، وهو ما لا يعنى عدم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما يعنى ضرورة تقليص الثقة في دورها على أحداث النمو الاقتصادي في سريلانكا. ورغم ذلك أشير إلى أنه على صعيد المجتمع المدني كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي إيجابياً، بينما كان سلبي الأثر في مجمله على صعيد الشركات الأجنبية، وفسر ذلك التوجه السلبي بعدم توافر المناخ الملائم لذلك الاستثمار، نتيجة لافتقار إلى الحكم الجيد، وانتشار الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والبيروقراطية، وغياب القانون.

#### المبحث الثاني: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتطوره في مصر:

اهتم الفكر الاقتصادي منذ وقت طويل بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر ورصد توجهاته القطرية والقطاعية، وذلك لتأثيره على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلاد المضيفة للاستثمار<sup>(٤)</sup>. وفي هذا المبحث يمكن التعرف على تطور هذا الاستثمار في الدول النامية بصفة عامة، ثم تطوره في مصر على المستوى الكلي والقطاعي، مع تحليل لشكل التلازم في التطور الزمني بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في مصر. وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى بدايات القرن التاسع عشر: حيث تركز خلال فترة الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة؛ وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال هذا الاستثمار، بما فيها الطاقة

الكهربائية والاتصالات السلكية والاتصالات اللاسلكية<sup>(٩)</sup>، ويتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام إلى التزايد؛ فبحلول عام ١٩١٤ كان الرصيد العالمي المتراكم منه حوالي ١٥ مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر له، تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وفي عام ١٩٣٨ بلغ ٦٦ مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية لاتزال أكبر المستثمرين، وقد توجه أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاع الزراعة وقطاع التعدين وفي البنية الأساسية؛ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات، خاصة في مجال الصناعات التحويلية (حسان خضر، ٢٠٠٤، ص ٢-٥) وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنمية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق، وركزت فيه على تنمية الصناعات المحلية، حيث ساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة لذلك الاستثمار، مثل: خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي، وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظاً خلال تلك السنين، حيث انحصرت المساعدات الأجنبية آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض<sup>(١٠)</sup>.

وفي عقد السبعينات، كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على مستويين، تمثل المستوى الأول في قطاع الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز، وتولد المستوى الثاني نتيجة الوفرة الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية، والذي شكل مصدرًا دائماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أعيد ضخ تلك الأموال إلى الدول النامية في شكل قروض قدمتها البنوك التجارية، وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر اشتغالاً على تلك القروض، وأقل اهتماماً بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي تلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى ذلك الاستثمار (Rousseau H., 1979). فتراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط أقل من ٢ مليار دولار سنوياً في بداية الستينات إلى متوسط يقرب من ١٣ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٧١-١٩٨١<sup>(١١)</sup>.



أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، يتراجع حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث سعت الدول النامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي، إثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون. ولذلك عمدت الدول النامية إلى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، وإيجاد بيئة مناسبة لممارسة النشاط الاقتصادي، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى ذلك زاد تدفق هذا المباشر في النصف الثاني من الثمانينات، وتوجه جزء كبير منه إلى دول أوروبا الشرقية، حيث تركز في الصناعات الموجهة للتصدير، متأثراً بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق (Abu-Taleb, A., & others, 1998, p.1 - 2).

وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية. وقامت الشركات دولية النشاط بالتوجه نحو تحقيق تكامل الإنتاج الدولي، وخلق الأسواق التي تتجاوز الحدود الوطنية؛ واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة، واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية، كجزء من نتائج جولة أوروغواي، والتي انتهت بتوقيع اتفاقات منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ (IMF, March 1999, p.1-3)، كما زادت المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، وتم وضع اتفاقات متعددة الأطراف بهذا الشأن؛ وعليه وصل الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩٥ إلى ٣٠٦ مليار دولار، ثم زاد إلى ٤٩٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، وإلى ٦٨١ مليار دولار عام ١٩٩٨، ثم واصل الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعه إلى ٨٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ (Moosa, L. A., 2002).

وفي بداية العقد الأول من الألفية الثالثة، واصل الاستثمار الأجنبي المباشر الارتفاع. حيث زاد من ١٢٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١,٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٨<sup>(٨)</sup>. ولكنه اتجه بعد ذلك إلى التراجع في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمته ١,١ تريليون دولار؛ وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية التي بدأت أواخر عام ٢٠٠٨<sup>(٩)</sup>.

ثانياً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر على المستوى الكلي والقطاعي:

أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي في مصر - وفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - فقد بلغ ٤٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٧، قفز إلى ١٠٤٨ مليون دولار عام ١٩٧٩، نتيجة للتطور السياسي الذي صاحب زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل في ذلك الوقت. إلا أن هذه القيمة كانت استثنائية نتيجة لذلك الحدث السياسي، حيث عاد حجم ذلك الاستثمار إلى معدله الطبيعي عام ١٩٨٠ بنحو ٤٢٦ مليون دولار. ونتيجة للتغير السياسي الذي حدث في مصر عام ١٩٨١، وهو مقتل الرئيس أنور السادات، حدثت حالة من التذبذب لتدفق هذا الاستثمار خلال فترة الثمانينات، حيث بلغ ٢٢٩ مليون دولار عام ١٩٨٢، ثم زاد عام ١٩٨٦ إلى نحو ٢٧٩ مليون دولار، ثم انخفض في العام التالي إلى ١٣٢ مليون دولار، وهي الفترة التي بدأت فيها ظهور مشكلة الديون الخارجية ونسبتها المرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(١١)</sup>. أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك في الارتفاع، فبلغ عام ١٩٩١ نحو ٣٣٤ مليون دولار، ثم زاد بقدر ضئيل حيث بلغ ٣٩٤ مليون دولار عام ١٩٩٥، وذلك نتيجة التطورات العالمية التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبدء تحرك رؤوس الأموال الأجنبية تجاه دوله، باعتبارها مناطق جديدة جاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى الأحداث السياسية التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط وأهمها حرب الخليج.

وبداية من النصف الثاني من التسعينات، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ منحى جديداً، حيث بلغ عام ١٩٩٦ نحو ٩٥٢ مليون دولار، ارتفع عام ١٩٩٨ إلى ١٥٥١ مليون دولار، واستمر في الارتفاع حتى بلغ ١٦٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠. ولم يستمر هذا الاتجاه السعودي، حيث شهد عام ٢٠٠١ أحداث انهيار برجى مركز التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنخفض قيمة هذا الاستثمار عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ١٣٨٨ مليون دولار، ثم انخفض مرة أخرى عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٩٦٤ مليون دولار، لي سجل بذلك أقل تدفق له في مصر منذ عام ١٩٩٧.

وبدأ الاتجاه السعودي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٤، حيث بلغ ١٦٢٦ مليون دولار، ومع تحسن البيئة الاستثمارية والتشريعية في مصر<sup>(١٢)</sup>، بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتطور إيجابياً، ليبلغ عام ٢٠٠٥ نحو ٣٥٠٧ مليون دولار، ثم ارتفع إلى ٤٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ثم إلى

٧٩٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧. ومع ظهور الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، انخفض ليصل إلى ٤٦٩٤ مليون دولار.

أما على المستوى القطاعي، فيمكن القول أنه خلال الفترتين (١٩٧٧-١٩٩٥) و(١٩٩٦-٢٠٠٨)، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يعيل نحو القطاعين الصناعي والتمويلي أكثر من ميله نحو القطاع الزراعي والخدمي والإنشائي والسياحي، حيث بلغ في القطاعين الصناعي والتمويلي عام ١٩٧٩ نحو ٥٥٥ مليون دولار، ٢٧٩ مليون دولار على التوالي، في حين لم يتعد ٢,٥ مليون دولار في القطاع الزراعي و ١٤ مليون دولار في القطاع الإنشائي و ٣٣ مليون دولار في القطاع السياحي و ١٦٦ مليون دولار في القطاع الخدمي .

وفي عام ١٩٨٣ استمر نفس توجه الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة رئيسية إلى القطاعين الصناعي والتمويلي ليصل إلى ٢٣٥ مليون دولار، ٢١٣ مليون دولار على التوالي، في حين لم يتعد ٣,٥ مليون دولار في القطاع الزراعي، ٥,٥ مليون دولار في القطاع الإنشائي: ٨,٢ مليون دولار في القطاع السياحي، ١١٠ مليون دولار في القطاع الخدمي. واستمر الأمر كذلك حتى عام ١٩٩٢. حيث بدأ يزداد توجهه نحو القطاع السياحي، حيث بلغ ١٧١ مليون دولار بنسبة ٢٨٪ من إجمالي تدفق إلى مصر هذا العام بينما انخفض في القطاعين الصناعي والتمويلي ٢٣٠ مليون دولار، ٣٧,٦٪، ١٠٢ مليون دولار، ١٦,٧٪ على التوالي وبينما بلغ في القطاع الزراعي ٣٦ مليون دولار بنسبة ٥,٩٪. وفي القطاع الخدمي ٢٨ مليون دولار بنسبة ٤,٥٪، وفي القطاع الإنشائي ٤٤ مليون دولار بنسبة ٧,٢٪.

واستمر هذا التوجه في عام ١٩٩٦، فمن إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هذا العام خص القطاع الصناعي ٤٠٠ مليون دولار بنسبة ٤٢٪، والقطاع التمويلي ١٣٨ مليون دولار بنسبة ١٤,٥٪، والقطاع السياحي ٣٠٣ مليون دولار بنسبة ٣٢٪. وبلغ ١٥ مليون دولار بنسبة ١,٦٪ في القطاع الزراعي، ٢٩ مليون دولار بنسبة ٣,١٪ في القطاع الخدمي. و ٦٥ مليون دولار بنسبة ٦,٩٪ في القطاع الإنشائي.

وبداية من عام ٢٠٠٤ تزايد الاهتمام تدريجياً بالقطاع الصناعي والخدمي. حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر فيهما ٩٤٦ مليون دولار. ١٣٤ مليون دولار بنسبة ٥٨,٢٪، ٨,٢٪ على التوالي، بينما بلغ في القطاع التمويلي ٢٧٣ مليون دولار بنسبة ١٦,٨٪، وفي القطاع السياحي ١٥٧ مليون دولار

بنسبة ٩,٦٪، وذلك من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك العام. وفي عام ٢٠٠٧ ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي حيث بلغ ١٣٨٥ مليون دولار بنسبة ١٧,٤٪، وفي القطاع التمويلي ٢١٣٧ مليون دولار بنسبة ٢٦,٩٪، وفي القطاع الإنشائي ١٤٣١ مليون دولار بنسبة ١٨٪. وفي القطاع السياحي ٥٥٣ مليون دولار بنسبة ٧٪. إلا أن هذا الاتجاه شهد تطوراً إيجابياً في القطاعين الزراعي والخدمي، حيث بلغا ٥٩٦ مليون دولار، ١٨١٥ مليون دولار أي ٧,٥٪، ٢٣٪ على التوالي، وخلال عام ٢٠٠٨ استمر نفس توجه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ ١٧٨٠ مليون دولار (٣٧,٩٪) في القطاع الصناعي، ٧٦٢ مليون دولار (١٦٪) في القطاع الزراعي، ٥٧٦ مليون دولار (١٢,٣٪) في القطاع الخدمي، ٥٨٩ مليون دولار (١٢,٥٪) في القطاع التمويلي، ٤٠٠ مليون دولار (٨,٥٪) في القطاع الإنشائي، ٥٦٨ مليون دولار (١٢٪) في القطاع السياحي، الأمر الذي يشير إلى تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي والتمويلي بشكل أساسي، مع تزايد الاهتمام تدريجياً بالقطاعين السياحي والخدمي، إلا أن الاهتمام ظل ضئيلاً بالقطاعين الزراعي والإنشائي.

وفي عام ٢٠٠٩ اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التراجع في جميع القطاعات الاقتصادية، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية، مما يعني أن الأحداث السياسية التي مرت بها مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط، وتطور الأحداث العالمية، تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظراً لأن مصر كمعظم الدول النامية، تعاني من نقص الادخار المحلي اللازم لتمويل الاستثمار الكلي، فإنها تلجأ إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة الفجوة التمويلية بين الادخار والاستثمار المحلي، والمساهمة في رفع كفاءة العنصر البشري، وزيادة قدرته على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة<sup>(١)</sup>؛ ومن ثم، تحفيز عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

**ثالثاً: التلازم في التطور الزمني بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي:**

وفيما يلي تحليل لشكل التلازم في التطور الزمني بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي في مصر. مع الإشارة لشكل التلازم لبعض المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل: قيمة الصادرات، وقيمة الواردات، وحجم الإنفاق العام مع الاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك بالنظر إلى جدول رقم (١)

في الملاحق، الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتطور في مجموعة العوامل السابقة ذات العلاقة وذلك بالأسعار الجارية، ومن خلال تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث فترات، وذلك على النحو التالي:

الفترة الأولى من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٠:

بلغ إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة نحو ٢,٣ مليار جنيه، في حين بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة نحو ٤٤٩,١ مليار جنيه، أي أن معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نحو ١٩٣ : ١ أي أن كل جنيه من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة يقابله تولد نحو ١٩٣ جنيه كنتاج محلي إجمالي. وخلال نفس الفترة بلغ إجمالي الواردات نحو ٩٧,٩ مليار جنيه، حيث إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه زيادة في الواردات نظراً لحاجة المشروعات الجديدة التي يحتاج فيها المستثمر الأجنبي إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من آلات ومعدات وتجهيزات لازمة للمشروع الاستثماري.

كما بلغ إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة نحو ٢٧,٨ مليار جنيه، حيث تميل توجهات المستثمر الأجنبي إلى المشروعات ذات الطابع التصديري لما لها من طاقات كامنة في التوسع لمناطق أخرى. وقد بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال نفس الفترة نحو ١,٨٥,٤ مليار جنيه، ويتحدد أثر الإنفاق العام على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في ضوء رشادة توجيه الإنفاق العام، والذي يتمثل جانب كبير منه في سداد أعباء الدين العام المحلي والخارجي، ودعم الطاقة والسلع الغذائية، بالإضافة إلى أجور العاملين بالدولة، وهذه العناصر تشكل جزء كبير من قيمة الإنفاق العام.

الفترة الثانية من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠:

بلغ إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة نحو ٢٨ مليار جنيه في حين بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة نحو ٢٠٨٢,٦ مليار جنيه، أي أن معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نحو ٧٤ : ١ أي أن كل جنيه من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة يقابله تولد نحو ٧٤ جنيه كنتاج محلي إجمالي. ولمراعاة الأثر التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر تم تضمين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأولى مع نظيره خلال الفترة

الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نحو ٧٤ : ١ أي أن كل جنيه من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة يقابله تولد نحو ٧٤ جنيه كنتاج محلي إجمالي. ولرعاية الأثر التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر تم تضمين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأولى مع نظيره خلال الفترة الثانية، مقابل تضمين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى (١٩٨٣-١٩٩٠) مع الفترة الثانية (١٩٩١-٢٠٠٠)، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين معاً نحو ٣٠,٣ مليار جنيه، في حين أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترتين بلغ نحو ٢٥٣١,٧ مليار جنيه، أي أن معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين معاً بلغ نحو ٨٤ : ١، أي أن كل جنيه من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين معاً (١٩٨٣-٢٠٠٠) يقابله تولد نحو ٨٤ جنيه كنتاج محلي إجمالي.

وغنى عن البيان أن اختلاف هذين المعاملين في الفترة الثانية ٧٤ : ١ أو الفترتين معاً أي ٨٤ : ١، عن معامل الفترة الأولى والبالغ نحو ١٩٣ : ١ يرجع إلى عديد من العوامل أهمها أن هناك عوامل أخرى تؤثر في توليد الناتج المحلي الإجمالي غير الاستثمار الأجنبي المباشر منها حجم الإنفاق العام، وحجم ونوعية العمالة في كل فترة ودرجة مهارتها. هذا بالإضافة إلى درجة الكفاءة الإدارية وقدرتها على استغلال كافة الطاقات الناتجة التي تتولد نتيجة التراكم الرأسمالي، وأخيراً العديد من العوامل التي تؤثر في هيكل الاقتصاد الكلي وأهمها التضخم.

ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي الواردات خلال تلك الفترة اثنان نحو ٤٢٦,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٩٧,٩ مليار جنيه في الفترة الأولى، وبزيادة قدرها نحو ٣٢٨,٧ مليار جنيه، تمثل نحو ٣٣٦٪ من إجمالي الواردات في الفترة الأولى، في المقابل فإن جملة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الثانية بلغت نحو ٢٠٨٢,٦ مليار جنيه مقابل نحو ٤٤٩,١ مليار جنيه في الفترة الأولى، وبزيادة قدرها نحو ١٦٦٣,٥ مليار جنيه، تمثل نحو ٣٦٤٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولى. وبالنسبة للصادرات فقد بلغت جمليتها في تلك الفترة نحو ١٢٠,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٢٧,٨ مليار جنيه في الفترة الأولى وبزيادة قدرها نحو ٩٣ مليار جنيه والتي تمثل نحو ٣٣٥٪ من جملة الصادرات في الفترة الأولى.

ومن ثم، فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الثانية إلى نحو ٢٨ مليار جنيه مقابل نحو ٢,٣ مليار جنيه في الفترة الأولى، ساهم في زيادة إجمالي الواردات من نحو ٩٧,٩ مليار جنيه إلى نحو ٤٢٦,٦ مليار جنيه، وهو انعكاس لاحتياجات المستثمر الأجنبي من آلات ومعدات ثم استيرادها من الخارج لإقامة تلك المشروعات التي يهدف إليها المستثمر الأجنبي. بالإضافة إلى استيراد المواد الخام والمستلزمات اللازمة للإنتاج، وذلك في إطار التوجه نحو استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير والتي أدت إلى زيادة إجمالي الصادرات من نحو ٢٧,٨ مليار جنيه في الفترة الأولى إلى نحو ١٢٠,٨ مليار جنيه في الفترة الثانية. وعلى الرغم من زيادة جملة الإنفاق العام في الفترة الثانية إلى نحو ٦٤٢,٩ مليار جنيه مقابل نحو ١٨٥,٤ مليار جنيه في الفترة الأولى، وبزيادة قدرها نحو ٤٥٧,٥ مليار جنيه تمثل نحو ٢٤٧٪ من جملة الإنفاق العام في الفترة الأولى، إلا أنه كما سبق الإشارة إليه في ضوء هيكل الإنفاق العام والذي يتركز في سداد أعباء الدين العام المحلي والأجنبي والدعم وأجور العاملين بالدولة، فإن المتبقي والموجه للاستثمار العام قد ساهم بقدر ضئيل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفترة الثالثة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٩:

بلغ إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة نحو ١١٣٦,٧ مليار جنيه، في حين أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة بلغ نحو ٥٠٣٥,٦ مليار جنيه، أي أن معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ نحو ٣٧ : ١ أي أن كل جنيه من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة يقابله تولد نحو ٣٧ جنيه كنواتج محلي إجمالي. ولمراعاة الأثر التراكمي للاستثمار تم تضمين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترتين الأولى والثانية مع الفترة الثالثة، مقابل تضمين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الأولى والثانية مع الفترة الثالثة أيضاً حيث بلغ نحو ١٦٧ مليار جنيه، في حين أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الثلاث معاً بلغ نحو ٧٥٦٧,٣ مليار جنيه. أي أن معامل الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات الثلاث معاً بلغ نحو ٤٥ : ١ أي أن كل جنيه من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات الثلاث معاً يقابله تولد نحو ٤٥ جنيه كنواتج محلي إجمالي.

ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي الواردات خلال تلك الفترة نحو ١٠٦١,٧ مليار جنيه مقابل نحو ٤٢٦,٦ مليار جنيه في الفترة الثانية، وبزيادة قدرها نحو ٦٣٥,١ مليار جنيه، تمثل نحو ١٤٩٪ من إجمالي الواردات في الفترة الثانية. وفي المقابل فإن جملة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الثالثة بلغت نحو ٥٠٣٥,٦ مليار جنيه، مقابل نحو ٢٠٨٢,٦ مليار جنيه في الفترة الثانية، وبزيادة قدرها نحو ٢٩٣٥ مليار جنيه والتي تمثل نحو ١٤٢٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الثانية.

وبالنسبة للصادرات فقد بلغت جملتها في تلك الفترة نحو ٥٣٦,٩ مليار جنيه مقابل نحو ١٢٠,٨ مليار جنيه في الفترة الثانية، وبزيادة قدرها نحو ٤١٦,١ مليار جنيه، تمثل نحو ٣٤٤٪ من جملة الصادرات في الفترة الثانية. ومن ثم، فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الثالثة إلى نحو ١٣٦,٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢٨ مليار جنيه في الفترة الثانية، ساهم في زيادة إجمالي الواردت والصادرات على النحو السابق الإشارة إليه مما يوضح التلازم في التطور الزمني لهذه المتغيرات.

### المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة:

تظهر الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره. وتوجد بعض الآراء التي تتعامل مع النمو الاقتصادي باعتباره من العوامل المحددة لتدفقات هذا الاستثمار، حيث ترى أن توافر معدل نمو اقتصادي مرتفع، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفق هذا الاستثمار إلى الدولة التي يرتفع فيها معدل النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة يتم التعامل مع النمو الاقتصادي على أنه متغير مستقل Independent Variable، والاستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع Dependent Variable. وآراء أخرى ترى أن النمو الاقتصادي هو المتغير التابع، والاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير المستقل؛ وبالتالي يؤدي هذا الاستثمار إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، غير أنه يمكن أن يؤدي إلى وجود تشوهات اقتصادية في الأجل الطويل داخل الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار (Chandana Chakraborty & Peter Nunnenkamp, 2006, p. 20).

وفي هذا الإطار النظري، يمكن بإيجاز التعرف على بعض ماتم تناوله حول هذا الموضوع في الفكر الكلاسيكي، والفكر النيوكلاسيكي من خلال بعض النماذج الاقتصادية مثل: نموذج سولو -



أولاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي:

ينظر الفكر الكلاسيكي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة للقاء على الفجوة بين الادخار والاستثمار في الدول النامية المضيقة للاستثمار، وأن معدل النمو الاقتصادي يتأثر في هذه الحالة بما يصاحب هذا الاستثمار من تقدم تكنولوجي، دون أن يوضح الفكر الكلاسيكي كيفية حدوث تأثير التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي (Sarcl, 1997)، وهو ما اهتم به الفكر النيوكلاسيكي، الذي ركز على الاهتمام بالمزايا المتعلقة بهذا الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي، خاصة المزايا المرتبطة بدور التكنولوجيا الحديثة في زيادة كفاءة رأس المال البشري، وتأثير ذلك على زيادة الادخار المحلي؛ ومن ثم، الاستثمار المحلي.

وقد أوضحت الدراسات التطبيقية في الفكر الكلاسيكي وجود بعض التعارض في وجهات النظر الخاصة بمزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وأن ذلك يتوقف على توافر مجموعة من المقومات اللازمة لجذب هذا الاستثمار، واختلاف ذلك من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة (Aitken B., & others, 1997, p. 105).

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي:

اهتم الفكر النيوكلاسيكي ببحث العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، مع التركيز على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول المضيقة لهذا النوع من الاستثمار. واعتمد الفكر النيوكلاسيكي على استخدام النماذج القياسية، في تحليل العلاقة بين مؤشر النمو الاقتصادي الذي يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ونمو عناصر الإنتاج التي تشمل رأس المال والأرض والعمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وقد اهتمت هذه النماذج بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل ظروف المنافسة الكاملة وتوافر المعلومات الكافية، مع افتراض ثبات العائد بالنسبة للحجم، وقابلية عناصر الإنتاج للتنقل بين الدول، بسبب اختلاف العائد على رأس المال ويعتبر نموذج "سولو - سوان"، ونموذج "هارود - دومار"، من أهم النماذج القياسية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل الفكر النيوكلاسيكي، و توضيح ذلك فيما يلي:

## ١- نموذج "سولو - سوان":

يعتمد هذا النموذج على فرضية هامة، وهي استخدام كميات متزايدة من العمل ورأس المال لتحقيق النمو الاقتصادي، طالما أن التكاليف الحدية تقل عن الإيرادات الحدية، واستمرار هذه التدفقات حتى تتساوى التكاليف الحدية مع الإيرادات الحدية للاستثمار، مع ملاحظة أن الدول النامية تعاني من ندرة رأس المال مقارنة بالدول المتقدمة؛ ولذلك ترتفع الإنتاجية الحدية في الدول النامية، مما يؤدي إلى زيادة انتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (De Mello, L.R., 1997, p. 10 – 12).

وقد اعتمد هذا النموذج في التحليل على عملية الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يقاس بنسبة الطلاب المتحقيين بالجامعات، والتطور التكنولوجي الذي يتم التعبير عنه بالإنفاق على البحوث والتطوير والابتكار وبيان أثر ذلك على زيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية. على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعويض هذه الدول عن الندرة في رأس المال البشري والتكنولوجيا المتقدمة (Canning, D., 1999, p. 1).

وعلى ذلك تم بناء نموذج لقياس النمو الاقتصادي، من خلال إضافة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دالة الإنتاج، وذلك على النحو التالي (Mohamed, A.. M. & W. E. Tyner, 1998, p. 7):

$$Y = A (K, L, F, Z)$$

حيث:

Y تعبر عن النمو الاقتصادي

A تعبر عن كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا

K تعبر عن رأس المال

L تعبر عن عنصر العمل

F تعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

Z تعبر عن العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات والواردات والمتغيرات الصورية

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، يعتمد على التغيير التكنولوجي، باعتباره متغيراً مستقلاً - ترى نماذج أخرى أن التغيير التكنولوجي متغير تابع ناتج عن نشاط البحث العلمي والتنمية الهادفة إلى البحوث والتطوير - إذ يرى سولو من خلال نموذجيه، أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير يكون محدوداً ويقتصر على مستوى الدخل دون أن يتغير معدل النمو في الأجل الطويل. وينبئ سولو إلى أهمية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد عناصر الإنتاج بالإضافة إلى العوامل الإنتاجية الناتجة عن التطوير التكنولوجي، وذلك خلافاً لما اعتمدت عليه النماذج الكلاسيكية بصفة عامة، التي قررت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، مدخلة بذلك التكنولوجيا، وما تؤديه من ارتفاع نسبة العمل إلى السكان مع افتراض تناقص العائد على رأس المال؛ وذلك في ظل تأثير السياسة الحكومية التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (De Mello, L.R., 1997, p. 8 - 10).

وقد أوضحت نتيجة اختبار نموذج سولو، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر طردياً بنصيب الفرد من تراكم رأس المال، وفرص العمل، والتعليم العالي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي. ويبين النموذج أهمية رأس المال البشري، وذلك وفقاً للدراسات التي تم إجراؤها في الدول النامية غير البترولية، والدول متوسطة الدخل، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكلها تؤكد صحة نموذج سولو في بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل الإنتاج والتكنولوجيا؛ ومن ثم، انعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي.

## ٢- نموذج "هارود - دومار":

حاول كل من هارود ودومار البحث عن صيغة مناسبة تجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي باستخدام دوال الإنتاج، والتي تتصف بالقدرة على الإحلال بين مجموعة من العناصر في حالة وجود توازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، حيث اعتمد النموذج على أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال إلى الناتج ( Torado Michael P. & Smith Stephen, 2009, p. 12-14)، وذلك على النحو التالي:

$$g = S / V = S / (K / Y)$$

حيث:

$g$  تعبر عن معدل النمو الاقتصادي

$S$  تعبر عن معدل الادخار المحلي الإجمالي

$Y$  تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي

$K$  تعبر عن رصيد رأس المال

$V$  تعبر عن معامل رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي

كما أن رصيد رأس المال يعادل الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر طبقاً للمعادلة الآتية:

$$K = I_d + I_f$$

وطبقاً لهذا النموذج، يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بتغير الادخار المحلي ورصيد رأس المال، وهو ما يوضح كذلك أهمية كل من رأس المال المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى الادخار المحلي في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادي؛ ونظراً لأن الدول النامية تعاني من نقص الادخار المحلي، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ذو أهمية لمواجهة الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، ويلاحظ أن هذا النموذج تناول تأثير التغيير الفني الذي يعتمد على اكتشاف طرق إنتاجية جديدة تؤثر على دالة الإنتاج؛ ومن ثم، التأثير على زيادة عناصر الإنتاج نتيجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتضح أن التحليل النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، يركز على أهمية أثر هذا الاستثمار في زيادة النمو الاقتصادي عن طريق:

(١) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج من خلال التقدم التكنولوجي للمعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة لهذا الاستثمار.

(٢) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي في الدولة المخيفة بصفة عامة.

(٣) تمويل الدول النامية لنقص الادخار المحلي الناتج عن انخفاض النمو الاقتصادي في هذه الدول.

## المبحث الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة

افتترضت الدراسة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي. وتم قياس هذا الأثر من خلال دراسة علاقة هذا الاستثمار بالناتج المحلي الإجمالي، كما افتترضت الدراسة اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف قطاعات الاقتصاد القومي. ومن العرض السابق للأطر النظرية في إطار الفكر الكلاسيكي والفكر النيوكلاسيكي اتضح أن أهم المتغيرات المحددة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي هي: سعر الفائدة، وحجم الإنفاق العام، وقيمة الصادرات، وقيمة الواردات، وحجم التشغيل ممثلاً في عدد العاملين الذين يمثلون في هذه الدراسة إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع العام بالإضافة إلى عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص التي تحوي عشرة عاملين فأكثر، حيث تعذر العثور على بيانات تفصيلية عن حجم العمالة الماهرة داخل المشروعات.

وتحقيقاً لهدف الدراسة وبالنظر إلى بيانات جدول رقم (٢) وجدول رقم (٣) في الملاحق، تم صياغة ثلاثة نماذج؛ تضمن النموذج الأول تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ( $Y$ ) والاستثمار الأجنبي المباشر ( $X_1$ ) بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد كمتغيرين مستقلين. والنموذج الثاني تضمن تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وأهم المتغيرات التي تؤثر عليه لتحديد مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن هذه المتغيرات، والتي تتمثل في الاستثمار المحلي ( $X_2$ ). قيمة الواردات الكلية ( $X_3$ )، إجمالي عدد العاملين ( $X_4$ )، قيمة الصادرات الكلية ( $X_5$ )، حجم الإنفاق العام ( $X_6$ )، سعر الفائدة ( $X_7$ )، الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد ( $Y-1$ ). بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر ( $X_1$ )، خلال تلك الفترة؛ كمتغيرات مستقلة. أما النموذج الثالث فقد تضمن قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحديد أكثر القطاعات تأثراً وجاذبية لهذا النوع من الاستثمار.

طريقة تقدير النموذج: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى الاعيادية OLS في تقدير النموذج، وتم تجريب ثلاثة نماذج من الصيغ الرياضية هي: الخطية linear.

واللوغاريتمية (log)، واللوغاريتمية المزدوجة (double-log). وبعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS، الإصدار 16، على الصيغ الثلاث، وجد أن الصيغة الأكثر ملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة اللوغاريتمية، وذلك للحد من المشاكل التي تنشأ عادة عند استعمال المتغيرات في صورتها المطلقة. واعتمدت منهجية التقدير على البدء بنموذج موسع، ثم اختصاره تدريجياً لأكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرف بمنهجية من العام إلى الخاص"، وبعد إجراء العديد من المحاولات لتقدير العلاقة، تم صياغة دالة الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة النماذج التالية:

## جدول رقم (٤)

Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson D.W
1	.914 <sup>a</sup>	.836	.822	.12756	2.366

a. Predictors: (Constant), LAGS (Iny<sub>t-1</sub>), Inx<sub>t</sub>

b. Dependent Variable: Iny<sub>t</sub>

١- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر مع متغير الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد على الناتج المحلي الإجمالي.

## جدول رقم (٥)

ANOVA<sup>b</sup>

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
1	1.908	2	.954	58.623	.000 <sup>a</sup>
Regression	.374	23	.016		
Residual	2.282	25			
Total					

a. Predictors: (Constant), LAGS (Iny<sub>t-1</sub>), Inx<sub>t</sub>

b. Dependent Variable: Iny<sub>t</sub>

جدول رقم (٦)  
Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4.469	1.695		2.636	.015
Inx <sub>1</sub>	.128	.047	.417	2.723	.012
LAGS(iny <sub>t-1</sub> )	.562	.160	.537	3.502	.002

$$\text{Lny}_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Inx}_1 + \beta_2 \text{Iny}_{t-1} + \varepsilon$$

$$\text{Lny}_t = 4.469 + 0.128 \text{Inx}_1 + 0.562 \text{Iny}_{t-1}$$

(2.723)<sup>(\*)</sup>      (3.502)<sup>(\*\*)</sup>

$$R^2 = 83.6$$

$$\bar{R}^2 = 82.2$$

$$F = 58.623 \text{ (***)}$$

تشير نتائج في هذه الجداول السابقة (٤)، (٥)، (٦) أنه يوجد تأثير معنوي عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) لتغير الاستثمار الأجنبي المباشر (x<sub>1</sub>) على الناتج المحلي الإجمالي (Y) في وجود متغير الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد (Y<sub>t-1</sub>). حيث بلغ معامل التحديد R<sup>2</sup> ٨٣,٦٪، كما أن قيمة اختبار F (58.623) دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠١) وبمعامل تحديد فعلي

\*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

\*\*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

\*\*\*دالة عند مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠١

مقداره ٨٢,٢٪، مما يدل على جودة توفيق نموذج الإنحدار الخطي اللوغاريتمي المصحوب بفترة إبطاء عام واحد، كذلك قيمة D.W (٢,٣٦٦) تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود فترة إبطاء عام واحد، وفي حالة عدم وضع المتغيرات الأخرى في النموذج.

٢- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ( $X_1$ ) على الناتج المحلي الإجمالي ( $Y$ ) مع مجموعة أخرى من المتغيرات:

يمكن من خلال هذا النموذج قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ( $X_1$ ) على الناتج المحلي الإجمالي ( $Y$ ) مع مجموعة أخرى من المتغيرات كما يظهر في جدول رقم (٧)، (٨)، (٩)، حيث تتمثل هذه المتغيرات في: الاستثمار المحلي ( $X_2$ )، قيمة الواردات الكلية ( $X_3$ )، إجمالي عدد العاملين ( $X_4$ )، قيمة الصادرات الكلية ( $X_5$ )، حجم الإنفاق العام ( $X_6$ )، سعر الفائدة ( $X_7$ )، الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد ( $Y_{t-1}$ )، والمتغيرات الصورية الثلاثة التي تشمل بداية الإصلاح الهيكلي ١٩٩١ ( $Z_1$ )، قانون الضمانات وحوافز الاستثمار ١٩٩٧ ( $Z_2$ )، تعديل قانون الضرائب ٢٠٠٥ ( $Z_3$ )، ويمثل ذلك النموذج التالي:

### جدول رقم (٧)

#### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.940a	.884	.799	38434.329	1.781

a. Predictors: (Constant),  $\ln(X_1)$ ,  $\ln(X_2)$ ,  $\ln(X_3)$ ,  $\ln(X_4)$ ,  $\ln(X_5)$ ,  $\ln(X_6)$ ,  $\ln(X_7)$ ,  $\ln(\text{lags\_}y_{t-1})$ ,  $\ln(Z_1)$ ,  $\ln(Z_2)$ ,  $\ln(Z_3)$



## Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.940a	.884	.799	38434.329	1.781

a. Predictors: (Constant),  $\ln(X_1)$ ,  $\ln(X_2)$ ,  $\ln(X_3)$ ,  $\ln(X_4)$ ,  $\ln(X_5)$ ,  $\ln(X_6)$ ,  $\ln(X_7)$ ,  $\ln(\text{lags}_{y_{t-1}})$ ,  $\ln(Z_1)$ ,  $\ln(Z_2)$ ,  $\ln(Z_3)$

b. Dependent Variable: y

## جدول رقم (٨)

ANOVA<sup>b</sup>

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.686E11	11	1.533E10	10.377	.000a
	Residual	2.216E10	15	1.477E9		
	Total	1.908E11	26			

a. Predictors: (Constant),  $\ln(X_1)$ ,  $\ln(X_2)$ ,  $\ln(X_3)$ ,  $\ln(X_4)$ ,  $\ln(X_5)$ ,  $\ln(X_6)$ ,  $\ln(X_7)$ ,

$\ln(\text{lags}_{y_{t-1}})$ ,  $\ln(Z_1)$ ,  $\ln(Z_2)$ ,  $\ln(Z_3)$

b. Dependent Variable: y

جدول رقم (٩)

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
	B	Std. Error	Beta	t	
1 (Constant)	-121543.938-	122194.865		-0.995-	.336
Ln <sub>x1</sub>	.449	3.482	.025	.129	.899
Ln <sub>x2</sub>	-.505-	7.505	-.015-	-.067-	.947
Ln <sub>x3</sub>	-.544-	1.270	-.137-	-.428-	.674
Ln <sub>x4</sub>	104.172	57.670	.208	1.806	.091
Ln <sub>x5</sub>	1.091	1.664	.188	.655	.522
Ln <sub>x6</sub>	1.580	.824	.482	1.918	.074
Ln <sub>x7</sub>	1133.745	1589.451	.082	.713	.487
LAGS(y <sub>t-1</sub> )	.352	.157	.379	2.240	.041
Z <sub>1</sub>	-42404.518-	41862.540	-.095-	-1.013-	.327
Z <sub>2</sub>	45384.419	50608.617	.102	.897	.384
Z <sub>3</sub>	13358.328	46468.192	.030	.287	.778

a. Dependent Variable: y

$$\text{Ln}y_t = \beta_0 + \beta_1 \text{Ln}x_1 + \beta_2 \text{Ln}x_2 + \beta_3 \text{Ln}x_3 + \beta_4 \text{Ln}x_4 + \beta_5 \text{Ln}x_5 + \beta_6 \text{Ln}x_6 + \beta_7 \text{Ln}x_7 + \beta_8$$

$$\text{Ln}y_{t-1}$$

$$+ \beta_9 \text{Ln}z_1 + \beta_{10} \text{Ln}z_2 + \beta_{11} \text{Ln}z_3 + \varepsilon$$

$$\text{Ln}y_t = -121543.938 + .449 \text{Ln}x_1 - .505 \text{Ln}x_2 - .544 \text{Ln}x_3 + 104.172 \text{Ln}x_4$$

$$(.129) \quad (-.067) \quad (-.428) \quad (1.806)$$

$$+ 1.091 \text{Ln}x_5 + 1.580 \text{Ln}x_6 + 1133.745 \text{Ln}x_7 + .352 \text{Ln}x_8 - 42404.518 \text{Ln}x_9$$

$$(.655) \quad (1.918) \quad (.713) \quad (2.240) \quad (-1.013)$$

$$+ 45384.419 \text{Ln}x_{10} + 13358.328 \text{Ln}x_{11}$$

$$(.897) \quad (.287)$$

$$R^2 = \%88.4$$

$$\bar{R}^2 = \%79.9$$

$$F = 10.377$$

5%درجة المعنوية للمعالم أكثر من

نتائج تقدير النموذج: تشير هذه النتائج إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث بلغ معامل التحديد  $R^2$  ٠,٨٨,٤، وقيمة معامل التحديد الفعلي:  $\sqrt{0,79,94}$  وهي قيمة مرتفعة وتدل على مدى توافق متغيرات النموذج ككل في التعبير عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كما تدل قيمة  $D.W$  (1.781) على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

تفسير نتائج النموذج: يتضح من هذه النتائج أنه يوجد تأثير معنوي لكل من الاستثمار المحلي، قيمة الواردات الكلية، قيمة الصادرات الكلية، الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء عام واحد، وذلك في ظل عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي عدد العاملين، حجم الإنفاق العام، سعر الفائدة ويمكن تفسير ذلك كما يلي:

#### الاستثمار الأجنبي المباشر $X_1$ :

تشير نتائج التقدير في هذا النموذج أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو (٠,٤٤٩)، وبقيمة اختبار  $t$  (٠,١٢٩) وهو معنوي إحصائياً، إلا أن ذلك يرجع إلى وجوده مجموعة من المتغيرات الأخرى ذات التأثير المعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، أضعف تأثير معامل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبياً في تفسير الظاهرة

#### الاستثمار المحلي $X_2$ :

قد يرتبط الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة تكاملية في بعض المشروعات، أو بعلاقة تنافسية في مشروعات أخرى، ويمثل الاستثمار المحلي في جميع المساهمات المحلية سواء حكومية أو من هيئات ومؤسسات وشركات عامة أو خاصة، أو نقابات واتحادات عاملين، وجمعيات وجامعات وغرف تجارية وصناديق ومحافظ مالية - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وقد بلغ المعامل المقدر للاستثمار المحلي (-0.505)، وهو غير معنوي إحصائياً، بقيمة اختبار  $t$  (-0.067)، مما يدل على التأثير السلبي للاستثمار المحلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، والذي يفسر بدوره في ضوء وجود مشروعات نمطية تنافس المشروعات الأجنبية.

قيمة الواردات الكلية  $X_3$ : هناك علاقة وثيقة بين معدل زيادة الواردات الأجنبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لحاجة المشروعات الأجنبية إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للمشروع الاستثماري؛ ومن ثم، زيادة الواردات الكلية للدولة. وينعكس ذلك بشكل إيجابي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في ظل زيادة الإنتاج المحلي الموجه للسوق الداخلي وزيادة الصادرات إلى السوق الخارجي الذي يعتمد على جودة المنتجات ومزاياها التنافسية، وهو ما تهتم به مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بلغ معامل قيمة الواردات الكلية (-544)، وبقيمة اختبار  $t$  (674)، وهو ما يعكس إرتفاع تأثير هذا المتغير على العملية الإنتاجية وجاذبيته للاستثمار، نظراً لانخفاض التكلفة النسبية لليد العاملة المصرية، ولكن بعلاقة عكس النظرية، وذلك لوجود ارتباط متعدد Multi-Coillinearity بين زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع قيمة الواردات.

#### إجمالي عدد العاملين $X_4$ :

يعد توفير العنصر البشري هاماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم، النمو الاقتصادي. وقد تم إدراج متغير عدد العاملين استناداً إلى آراء النظرية الاقتصادية الليبرالية، حيث يري كينز أن الناتج القومي يرتبط باستخدام اليد العاملة، فزيادة الناتج تتطلب زيادة مستوى التشغيل والتوظيف؛ ومن ثم، فإن حجم قوة العمل يعكس مدى التوسع في فرص التشغيل ومعدل استخدام الطاقات الإنتاجية، وقد بلغت قيمة معامل هذا المتغير (104.172)، وتشير هذه النتائج إلى أن معامل إجمالي عدد العاملين معنوي إحصائياً، وبقيمة اختبار  $t$  (1.806) في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه النتيجة تقلل من أهمية هذا المتغير لأن هيكل العمالة المصرية في غالبيتها غير ماهرة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على العمالة الماهرة فقط، وبالتالي يخفي الرقم في ثناياه عدم توافر بيان عن العمالة الماهرة في المشروعات الأجنبية، حيث إن ظهوره مع مجموعة من المتغيرات ذات الأثر المعنوي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي أظهر الضعف النسبي لهذا المتغير في تفسير الظاهرة محل الدراسة. وعلى الرغم من أن هذا المتغير لا يوضح الاختلافات في إنتاجية العاملين، إلا أنه يعد مؤشراً للنمو الاقتصادي.

قيمة الصادرات الكلية  $X_5$ :

يوجد تأثير معنوي موجب لقيمة الصادرات الكلية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بمعامل (1.091) عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) وبقية اختبار  $t$  (٠.655). مما يعكس الأثر الإيجابي لتشجيع الصادرات، وقد تم استخدام قيمة الصادرات الكلية ولم يتم فصل الصادرات السلعية عن الخدمية لما للاستثمار الأجنبي المباشر من تأثير على كليهما. فتشجيع الصادرات وإتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير أسفر عن تعزيز القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية، مما انعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التصديرية.

حجم الإنفاق العام  $X_6$ :

جاء تأثير السياسة المالية ممثلة في متغير الإنفاق العام إيجابياً بمعامل بلغ (1.580)، وهو معنوي إحصائياً، وبقية اختبار  $t$  (1.918). وقد استخدم حجم الإنفاق العام كمتغير لقياس أثر السياسة المالية على النشاط الإنتاجي في الدولة، ويشمل الإنفاق العام المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية. وفي ضوء تقدير المعامل ومعنويته يتضح أن الإنفاق العام يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي، غير أنه تجنب ملاحظة ارتفاع معدلات الدين العام المحلي والخارجي، والذي يستهلك بدوره قدرًا كبيراً من حجم الإنفاق العام. وذلك يمكن أن يؤدي مستقبلاً إلى تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لكون هذا الدين معبراً عن الأثر السلبي للسياسة المالية على مقدرات النمو الاقتصادي وحوافز الاستثمار.

سعر الفائدة  $X_7$ :

مقارنة بأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي، جاء أثر السياسة النقدية ممثلة في سعر الفائدة إيجابياً بمعامل بلغ (1133.745)، وبقية اختبار  $t$  (٠.713). وهو غير معنوي إحصائياً، نتيجة لأثر زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية، وتحفيز الادخار العائلي الذي يعد أحد مصادر تمويل الاستثمارات التي تسهم في تشجيع الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية الطلب المحلي وقرارات الإنفاق

وتنشيط معاملات السوق. خاصة وأن معظم الودائع الإدخارية للقطاع العائلي للهدف منها الحصول على العائد(الفائدة) لدعم الدخول المنخفضة ومحاولة زيادة القدرة على تحمل نفقات المعيشة.

الناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء سنة واحدة  $(Y_{t-1})$ :

يوجد تأثير معنوي موجب للناتج المحلي الإجمالي بفترة إبطاء سنة واحدة بمعامل بلغ (352.352) بمستوى معنوية أقل من (0,05) وبقيمة اختبار معنوية  $t$  (2.240)، وهو ما يعني أن العلاقة بين الناتج الحالي ومستوى الناتج السابق تكاملية، نظراً لاستمرارية العديد من المشروعات الاستثمارية وانتقالها عبر الزمن، مما يتيح فرصاً مستقبلية أمام تنامي حجم الناتج المحلي الإجمالي.

### المتغيرات الصورية $Z_i$ :

تعتبر فكرة المتغيرات الصورية (Dummy Variables) أداة لاستخدام المتغيرات المفسرة النوعية في نماذج الانحدار الخطية أو غير الخطية على ثابت الانحدار، وتفسير معاملات المتغيرات الصورية في كل حالة، حيث تتمثل الموسمية في هذا النموذج باستخدام المتغيرات الصورية  $Z_i$ ، والتي تأخذ القيمة واحداً عندما تقع قيمة  $Y_t$  في سنة واحدة معينة، والقيمة صفراً فيما عدا ذلك. وعلى هذا الأساس يتضمن النموذج ثلاثة متغيرات صورية هي: بداية الإصلاح الاقتصادي التي تعكس تأثير التحولات في 1991، وتطبيق قانون الضمانات وحوافز الاستثمار 1997، وتعديل قانون الضرائب 2005. وتمثل الفترة الأولى بداية الإصلاح الهيكلي  $Z_1$  التي بدأت من عام 1991، واعتمد فيه برنامج الإصلاح الاقتصادي على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للتغلب

على نقص التمويل، كما تم توضيحه سابقاً، وقد بلغ المعامل المقدر لهذا المتغير (-2404,518)، وهو معنوي إحصائياً بقيمة اختبار  $t$  (-1,013). وتمثل الفترة الثانية قانون الضمانات وحوافز الاستثمار  $Z_2$  لعام 1997 ولانحته التنفيذية، والخاص بضمانات وحوافز الاستثمار، وقد بلغ المعامل المقدر لهذا المتغير (45384.419)، وهو غير معنوي إحصائياً بقيمة اختبار  $t$  (0.897). وتمثل الفترة الثالثة تعديل قانون الضرائب  $Z_3$  لعام 2005، الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر كما تم توضيحه سابقاً، وقد بلغ المعامل المقدر لهذا المتغير (13358.328)، وهو غير معنوي إحصائياً بقيمة اختبار  $t$  (0.287)، مما يدل

على تأثير التحولات في السياسات كما تعكسها هذه المتغيرات الصورية الثلاثة - باستثناء التأثير السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في ١٩٩١ - في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي؛ ومن ثم، رفع معدل النمو الاقتصادي.

٣- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية:

تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي  $X_8$ ، والقطاع الزراعي  $X_9$ ، والقطاع الخدمي  $X_{10}$ ، والقطاع التمويلي  $X_{11}$ ، والقطاع الإنشائي  $X_{12}$ ، والقطاع السياحي  $X_{13}$ ، وأخذ النموذج الشكل التالي:

جدول رقم (١٠)

Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.899 <sup>a</sup>	.809	.749	.15269	1.470

a. Predictors: (Constant),  $Inx_{11}$ ,  $Inx_9$ ,  $Inx_{10}$ ,  $Inx_7$ ,  $Inx_6$ ,  $Inx_8$

b. Dependent Variable:  $Iny_1$

جدول رقم (١١)

ANOVA<sup>b</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1	1.877	6	.313	13.419	.000 <sup>a</sup>
Regression	.443	19	.023		
Residual	2.320	25			
Total					

a. Predictors: (Constant),  $Inx_{11}$ ,  $Inx_9$ ,  $Inx_{10}$ ,  $Inx_7$ ,  $Inx_6$ ,  $Inx_8$

b. Dependent Variable:  $Iny_1$

## جدول رقم (١٢)

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficient	t	Sig
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	10.404	.301		34.594	.000
Inx <sub>8</sub>	.258	.068	.764	3.767	.001
Inx <sub>9</sub>	-.029	.033	-.147	-.895	.382
Inx <sub>10</sub>	.022	.041	.115	.530	.602
Inx <sub>11</sub>	-.019	.042	-.078	-.445	.661
Inx <sub>12</sub>	.040	.030	.229	1.340	.196
Inx <sub>13</sub>	.022	.036	.096	.598	.557

a. Dependent Variable: Iny<sub>1</sub>

$$\text{Ln}y_t = 10.40 + 0.258 \text{Ln}x_8 - 0.29 \text{Ln}x_9 + 0.022 \text{Ln}x_{10} - 0.019 \text{Ln}x_{11} + 0.040$$

$$\text{Ln}x_{12} + 0.022 \text{Ln}x_{13}$$

$$(3.767)^* \quad (-.895) \quad (0.530) \quad (-0.445) \quad (.598)$$

$$(1.340)$$

$$R^2 = \%80.9$$

$$\bar{R}^2 = \%75$$

$$F = 13.419$$

درجة المعنوية للمعالم أكثر من 5%

بالنظر إلى هذه الجداول لوحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس أثرًا معنويًا على بعض هذه القطاعات الاقتصادية دون الأخرى، حيث يدل معامل التحديد البالغ ٨٠,٩٪ ومربع معامل التحديد البالغ ٧٥٪، على ارتفاع القدرة التفسيرية للمعادلة، كما يدل D.W وقيمتها (١,٤٧) على عدم إمكانية تحديد وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث وقعت D.W بين الحد الأدنى والحد الأقصى، وهما (١,٨٧ - ٠,٦٦٩)، ويمكن تفسير نتائج هذا النموذج كما يلي:



### الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي 8 X:

يشمل القطاع الصناعي مجموعة من القطاعات الفرعية مثل قطاع: التعدين، والخشبية، والدوائية، والغذائية، والغزل والنسيج، والكيمياوية والمعدنية، والهندسية، ومواد البناء - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - ويعد القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية في النمو الاقتصادي، وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع ذو تأثير معنوي موجب على الناتج المحلي الإجمالي بقيمة اختباراً (٣,٧٦٧)، ومعامل هذا المتغير والبالغ قيمته (٠,٢٥٨)؛ وهذا يدل على الارتفاع النسبي لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة، الذي يتمتع بارتفاع مستوى التكنولوجيا، فضلاً عن تمتعه بقيمة مضافة عالية ودعم للطاقة. وكثير من فروع هذا القطاع ذات توجه تصديري، كما ساعد الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية من طرق ومواصلات وشبكات مياه وكهرباء وغيرها من الصناعات الغذائية للاستثمار، على تشكيل قوة جذب إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن القطاع الصناعي يشمل بالتعريف استثمارات قطاع البترول والغاز الطبيعي؛ ومن ثم، يجب أن يؤخذ الحذر، فهذه الاستثمارات لها طبيعة خاصة، فهي لا تؤدي إلى إقامة أصول جديدة، بقدر ما تستنزف موارد وثروات ناضبة، وإن كانت توفر طاقة للمشروعات، مما يخلق فرص عمل جديدة.

### الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي 9 X:

يوجد تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) وبقيمة اختباراً (٠,٨٩٥) غير المعنوي إحصائياً، وذلك على الرغم من أهمية القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي؛ وتوفير مدخلات النشاط الصناعي، حيث يشمل مجموعة من القطاعات الفرعية مثل: استصلاح واستزراع أراضي، والإنتاج الحيواني والداخلي والثروة السمكية، وتكامل زراعي صناعي، ومجازر آلية - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - كما أن للسياسات الحكومية أثر سلبي على قطاع الزراعة في مصر، فعلى سبيل المثال؛ انخفضت الرقعة الزراعية من محصول القطن التي كان لها تأثير كبير على صناعة المنسوجات في مصر.

وقدرته التنافسية في العالم. وفي إطار تحرير المبادلات والمعاملات الخارجية وفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فقدت مصر العديد من المزايا النسبية التي كانت تتمتع بها كدولة زراعية، وتضاءلت فرص الاستثمار في ذلك القطاع بشقيه الحيواني والنباتي. كما عانت الزراعة العديد من التحديات في ظل محدودية الموارد المائية وتزايد النمو السكاني وتفتيت الحيازات الزراعية. وعلى الرغم من أن قطاع الزراعة يعد كثيف العمالة؛ إلا أن انخفاض القيمة المضافة للعامل المصري، بالرغم من انخفاض تكلفته لا تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا القطاع خاصة في ظل عدم وجود منظومة قانونية منظمة لدخول هذه الاستثمارات ذلك القطاع.

### الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي $X_{10}$ :

تشير نتائج التقدير أنه يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي على الناتج المحلي الإجمالي وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) وبقيمة اختبار غير معنوي أ (٠,٥٣٠)، ويرجع ذلك إلى أن القطاع الخدمي يشمل مجموعة هامة من القطاعات الفرعية مثل: بيوت خبرة واستشارات، وتخزين، وخدمات بترولية وتجارية وموارد بشرية وتعليمية، وخدمات عامة. وصحافة وإعلام وإنتاج فني، ونقل ومواصلات - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وقد بلغ معامل القطاع الخدمي نحو (٠,٢٢)، وهو وإن كان تأثير محدود، إلا أنه يساعد على الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وابتعاد الدولة عن المجالات الاستثمارية، واقتربها مما يعرف بدولة الخدمات، وفسح المجال أمام القطاع الخاص.

### الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع التمويلي $X_{11}$ :

يشمل القطاع التمويلي مجموعة من القطاعات الفرعية مثل: البنوك، والاستثمار، والخدمات المالية. وذلك وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وقد أشارت نتائج التقدير إلى أنه يوجد تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك القطاع على الناتج المحلي الإجمالي وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) وبقيمة اختبار غير معنوي أ (٠,٤٤٥). كما جاءت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر سالبة في هذا القطاع بمعامل بلغ نحو (-٠,٠١٩)؛ حيث إن ارتفاع تكاليف المعيشة وتنوع الخدمات المالية، تعد أحد الصعوبات التي يعاني منها المستثمرون الأجانب، فضلاً عن انخفاض كفاءة عملية

الوساطة المالية غير المصرفية، وضعف درجة الإفصاح والشفافية. وكذلك التبعات السلبية المستمرة للأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم منذ سبتمبر ٢٠٠٨، مما أدى الى خروج رؤوس الأموال نتيجة لجوء عدد من المستثمرين الأجانب إلى ما يوصف بتسييل المحافظ في السوق المصرية والعربية عموماً، حتى شهدت معظم البورصات عمليات بيع مكثفة من المستثمرين الأجانب، في ظل عدم فرض البنك المركزي أي قيود رسمية على خروج رأس المال، وقصرها على المبالغ التي يمكن سحبها من قبل المصريين.

### الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الإنشائي X<sub>12</sub>:

يشمل القطاع الإنشائي مجموعة من القطاعات الفرعية الهامة مثل: الإسكان، والبنية الأساسية، والمقاولات. والتنمية العمرانية والمقارية - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - وهي القطاعات الأكثر ارتباطاً بنشاط المعاملات في السوق الداخلي. لذلك يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك القطاع على الناتج المحلي الإجمالي، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) وبقيمة اختباراً (١,٣٤)؛ ولذلك يجب العمل على التحول في السياسات الحكومية في قطاع الإسكان، والاتجاه نحو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدور

### الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي X<sub>13</sub>:

تشير نتائج التقدير إلى أنه يوجد تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) وبقيمة اختباراً (٠,٥٩٨)، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع يشمل مجموعة من القطاعات الفرعية الهامة مثل: إدارة وتنمية سياحية. ونقل سياحي، ومدن ترفيهية وبلاهي، وفنادق وقرى سياحية ومنتجعات ومراكز غوص - وفقاً لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - كما يعد القطاع السياحي من القطاعات الدافعة للنمو. والتي تحتل مكانة بارزة في الخطط الإنمائية من خلال علاقاته التشابكية القوية التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية مرتفعة؛ ومن ثم، فقد تقاربت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي مع مساهمته في القطاع الخدمي حيث بلغ معامل هذا المتغير (٠,٠٢٢) مما يعكس أهمية استفادة الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات العامة في مجال التنمية السياحية والتي تستند إلى تنمية جانبي العرض والطلب السياحي كماً وكيفاً، بما يحقق أقصى مردود اقتصادي ممكن من العائد السياحي.

## خاتمة

استهدف البحث التعرف على الدور التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٩. وتحقيقاً لهذا الهدف تم استعراض الأدبيات الخاصة بهذا الموضوع، كما تم التعرف على نتائج بعض الدراسات التطبيقية في مجال البحوث المتعلقة بأثر هذا النوع من الاستثمارات على النمو الاقتصادي، والعلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي. وفي ضوء الأدبيات الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية، تم قياس الأثر الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أثره على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة، من خلال تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أظهرت نتائج التقدير أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر كمحدد للنمو الاقتصادي في مصر إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى مثل: الاستثمار المحلي، وقيمة الواردات الكلية، وإجمالي عدد العاملين في الدولة، وقيمة الصادرات الكلية، وحجم الإنفاق العام، والناتج المحلي الإجمالي لفترة إبطاء عام واحد. وقد أظهرت النتائج تبين تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من قطاع لآخر نظراً لارتفاع القيمة المضافة لبعض القطاعات، كالقطاع الصناعي عن القطاعات الأخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال أهم النتائج والتوصيات كما يلي:

## النتائج:

- ١- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً موجباً على الناتج المحلي الإجمالي: أما في حالة وجوده مع بعض المتغيرات الأخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ما له من أثر في رفع معدلات التشغيل والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي في زيادة حجم الاستهلاك الذي يعد أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي؛ ما زالت مساهمته أقل من المتوقع، مقارنة بباقي المتغيرات الأخرى؛ ويرجع ذلك إلى أنه مازالت هناك الكثير من المعوقات ما زالت تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أهمها عدم ملاءمة البيئة التشريعية لرغبات وطموحات المستثمرين الأجانب، وعدم الاستقرار السياسي والقوانين الاقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العامل في مصر. وعلى عكس ذلك توصلت الدراسة

- إلى أن الاستثمار المحلي له دور إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد أهمية الحاجة إلى تطوير المحفزات التي تشجع نوعي الاستثمار.
- ٢- أظهرت الدراسة أن قيمة الصادرات الكلية لها أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، حيث أدى إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى تعزيز القدرات التنافسية المصرية في الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعني أنه لزيادة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينبغي استكمال ما يلزم من إجراءات لتشجيع توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير الصناعات التصديرية؛ أما الأثر الذي أظهرته الدراسة لحجم الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي، فإنه لا يعني بالضرورة رشادة توجيه الإنفاق العام وتوجيهه نحو أغراض النمو والتنمية، وهو أمر يؤكد تحليل أهم بنود الإنفاق العام، والتي تتمثل في سداد أعباء الدين العام المحلي والخارجي، وكذا حجم الدعم الموجه سواء للطاقة أو السلع الغذائية، مما ينبغي معه إعادة النظر في منظومة الدعم بصفة عامة. كما أظهرت الدراسة أن قيمة الواردات الكلية لها أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس ارتفاع تأثير هذا المتغير على العملية الإنتاجية وجاذبيتها للاستثمار، نظراً لانخفاض التكلفة النسبية لليد العاملة المصرية.
- ٣- أظهرت الدراسة إيجابية السياسة النقدية متمثلة في سعر الفائدة، حيث أدى ارتفاع سعرها إلى تحفيز الادخار العائلي وتراكم الودائع بالبنوك؛ ومن ثم، توفير مصدر هام لتمويل الاستثمار؛ الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، كما أكد البحث أن العلاقة بين الناتج الحالي ومستوى الناتج السابق تكاملية؛ ومن ثم، فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى تساعد إيجابياً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أنه ينبغي الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً؛ لأن أي ضعف له في سنة ما، سوف يؤثر سلباً في الناتج المحقق في السنة التالية له. في حين أن عنصر إجمالي عدد العاملين قد شكل عاملاً مؤثراً على النمو الاقتصادي، وذلك بالرغم من ضعف إنتاجية العامل المصري.

٤- يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة أثرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، الأمر الذي يشجع الدولة على منح مزيد من التسهيلات لتيسير تدفق تلك الاستثمارات في ذلك القطاع الحيوي. وعلى الجانب الآخر فإن زيادة توجه هذا الاستثمار نحو قطاع الصناعة يرجع إلى الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة في مصر، الأمر الذي يعني توجيه جزء من دعم عناصر الطاقة إلى المستهلك الخارجي في حالة تصدير المنتجات التي يتم إنتاجها؛ ومن ثم، فإنه على الدولة إعادة النظر في أسعار الطاقة للموئمة بين تشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، والمحافظة على الثروات الطبيعية من عناصر الطاقة التي تتميز بندرتهما في مصر.

٥- ينخفض الأثر النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في باقي القطاعات، مثل القطاع الزراعي والقطاع التسمولي والقطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى طبيعة كل قطاع وما يحيط به من عوامل تؤثر سلبيًا على درجة جاذبية كل منها للمستثمرين الأجانب. فعلى سبيل المثال يشهد القطاع الزراعي قلة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، واحتياج المشروعات الزراعية الكبرى كمشروع توشكي إلى بنية أساسية ضخمة. كذلك القطاع السياحي، فرغم أنه يمثل أحد أهم القطاعات التي تتوافر لها الكثير من عوامل الجذب والنجاح، إلا إنه لم يشهد توجهًا مكثفًا من الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لعدم توافر بعض العوامل، مثل الوعي السياحي لدى المواطن المصري وعدم قيام الدولة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بالدور المناسب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من المزايا السياحية العديدة المتوافرة في مصر، بجانب العمل على صياغة إستراتيجية متكاملة، ليس فقط لتنمية حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل أيضًا العمل على توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

## التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات التالية:

- ١-تحقيق الاستقرار السياسي والأمني هو الخطوة الأولى نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٢-تحسين البيئة التشريعية والإسراع بإجراءات التقاضي تعتبر من العوامل الداعمة لعنصر الأمان الذي يحتاج إليه المستثمر الأجنبي لضمان المحافظة على أمواله.
- ٣-تبسيط الإجراءات وتحديدها بشكل واضح وتخفيف حدة التشابكات بين القوانين توفر الوقت والجهد والتكلفة بالنسبة للمستثمر الأجنبي؛ ومن ثم، تشجعه على الاستثمار في مصر.
- ٤-يمكن توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع التي ترغب الدولة في دخول المستثمر الأجنبي فيه عن طريق دعم البنية الأساسية التي يحتاجها هذا القطاع.
- ٥-تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير يساعد على تعزيز القدرات التنافسية للإنتاج الوطني مما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ٦-ضرورة تبني سياسة رشيدة تجاه بنود الإنفاق العام للعمل على ترشيد النفقات من جهة وتوجيهها نحو أغراض النمو والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.
- ٧-ضرورة الاهتمام ببرامج رفع إنتاجية العامل المصري كأحد أهم عناصر الكفاءة الاقتصادية.
- ٨-إعادة رسم السياسات الخاصة بتسعير عناصر الطاقة في مصر للمحافظة على الثروات الطبيعية من عناصر الطاقة النادرة في البلاد وعلى أن يتم بشكل متوازي مع تحسين البنية الأساسية للمحافظة على جاذبية القطاع الصناعي للمستثمر الأجنبي.
- ٩-على الرغم من أن قطاع الصناعة هو قاطرة التنمية في مصر إلا أنه ينبغي إعادة دراسة محفزات الاستثمار في القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخدمي وقطاع الإنشاءات لتحقيق القدر المناسب من التنوع الذي يجذب الاستثمار الأجنبي من جهة والذي يوفر روافد استثمارية ناجحة تدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر مع متغيرات اقتصادية أخرى في مصر

خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جنيه

بالأسعار الجارية

المتغيرات	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي في مصر $Y$	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر $X_1$	الاستثمار المحلي $X_2$	قيمة الواردات الكلية $X_3$	إجمالي عدد العاملين بالآلاف عامل $X_4$	قيمة الصادرات الكلية $X_5$	حجم الإنفاق العام $X_6$	سعر الفائدة الإسمي على الودائع لمدة سنة أو أقل % $X_7$
	1983	25412.04	403.99	508.431	6193.046	1181	1924.668	14335.04	7.5
	1984	30080.03	216.796	414.946	7536.068	1250	2199.5	16804.01	7.5
	1985	35638.03	176.337	208.56	6972.966	1112	2600.073	18477.02	7.5
	1986	41433.08	195.426	336	8051.043	1387	2054.052	21136.96	7.5
	1987	49335.09	303.038	641.628	11358.11	1375	2337.049	21237.04	7.5
	1988	58630.11	358.05	399.28	16308.93	1362	3993.99	26831.97	7.5
	1989	117072	362	702.144	16624	1578	5735.2	30155.2	7.5
	1990	91535.18	310.284	149.73	24823.19	1105	6954.012	36393.08	7.5
	1991	1101010.9	1099.28	692.358	25216.24	1572	11765.04	45510.08	15.06
	1992	131056.7	1979.868	118.712	27655.82	1655	10373.8	47563.26	16.31
	1993	146160	1010.321	815.36	27550.32	1665	10568.8	52222.97	13.21
	1994	176223.6	1232.058	1477.649	32462.18	1687	11756.98	56263.73	10.57
	1995	191010.1	1192.972	1416.65	39883.05	1726	11704	58255.82	10.23
	1996	214185.2	3246.208	2357	44217.6	1613	12003.71	63889.28	10.03
	1997	247627.9	3974.754	3145.701	70185.05	1513	13281.98	66825.9	9.78
	1998	268682.8	5249.421	4181.1	56430.54	1454	10942.4	71293.64	9.2
	1999	282578	3479	1723.163	54399	1506	12050	86009	9.2
	2000	315666.9	5506.774	948.375	48644.88	1486	16350.87	95096.09	9.48
	2001	332544.5	4063.5	50659.35	50659.35	1440	16491.3	105086.1	9.45
	2002	354563.7	5257.967	2393.37	56482.41	1418	21145.16	115541.5	9.3
	2003	390619.1	4626	1342.794	65083.5	1393	36812.25	127319.6	8.19
	2004	456321.5	9308.86	2776.48	79716.12	1372	47677.45	145987.7	7.96
	2005	506510.7	17126.8	4200.011	114688.1	1610	61624.36	161610.3	7.08
	2006	581144.2	26634.08	3163.05	118371.9	1523	78863.28	207811.2	6.98
	2007	564497	24681.35	14834.34	152586.4	1606	56438.36	222028.4	6.08
	2008	855302.1	24681.38	508.431	136434.8	1644	74837.76	282289.8	6.7
	2009	994054.9	20342.27	414.946	287718.4	1599	143028.4	351509.2	6.38

المصدر: تم الحصول على البيانات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية من قاعدة البيانات الأولية للهيئة العامة للاستثمار والناطق الحرة، قطاع مركز المعومات والتوثيق. وإجمالي عدد العاملين الذي يمثل عدد العاملين في منشآت القطاع العام كله بالإضافة إلى عدد العاملين في منشآت لقطاع الخاص التي تحوي عشرة عاملين فأكثر، وقيمة الصادرات الكلية، وقيمة الواردات الكلية من قاعدة البيانات الأولية للجهاز المركزي للتعنبة العامة والإحصاء، أما حجم الإنفاق العام وسعر الفائدة فقد تم الحصول على بياناتهما من البنك المركزي المصري.



## جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر مع متغيرات اقتصادية أخرى في مصر

خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جنيهه بالأسعار الثابتة لسنة الأساس

١٠٠ = ١٩٩٩

سعر الفائدة الحقيقية على الودائع لمدة سنة أو أقل %	حجم الإنفاق العام	قيمة الصادرات الكلية	إجمالي عدد العاملين بالألف عامل	قيمة الواردات الكلية	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	الناتج المحلي الإجمالي في مصر	المتغيرات السنوية
X <sub>7</sub>	X <sub>6</sub>	X <sub>5</sub>	X <sub>4</sub>	X	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>	Y	
-8.9	100951	13554	1181	43613	2201	2845	178958	1983
-9.4	101229	13250	1250	45398	1498	1306	181205	1984
-6.4	97762	13757	1112	36894	632	933	188561	1985
-14.7	91502	8892	1387	34853	840	846	179364	1986
-12.4	76668	8437	1375	41004	1371	1094	178105	1987
-11.6	81309	12103	1362	49421	713	1085	177667	1988
-13.8	75388	14338	1578	41560	1104	905	292680	1989
-9.3	77763	14859	1105	53041	210	663	195588	1990
-4.64	81268	21009	1572	45029	898	1963	196448	1991
2.71	74785	16311	1655	43484	142	3113	206064	1992
1.11	73244	14823	1665	38640	910	1417	204993	1993
2.47	72975	15249	1687	42104	1577	1598	228565	1994
1.83	69684	14000	1726	47707	1450	1427	228481	1995
2.83	71305	13397	1613	49350	2357	3623	239046	1996
5.18	71319	14175	1513	74904	3063	4242	263637	1997
5.7	72972	11200	1454	57759	3982	5373	275008	1998
6.1	86009	12050	1506	54399	1597	3479	282578	1999
6.78	92596	15921	1486	47366	843	5362	307368	2000
7.25	100082	15706	1440	48247	1827	3870	316709	2001
6.6	107082	19597	1418	52347	978	4873	328604	2002
3.99	113173	32722	1393	57852	1876	4112	347217	2003
-8.54	111441	36395	1372	60852	2591	7106	348337	2004
2.28	117706	41983	1610	83531	1650	12474	368908	2005
-0.82	140413	53286	1523	79981	6919	17996	392665	2006
-3.42	136970	34817	1606	94131	7305	15226	348240	2007
-11.6	147256	39039	1644	71171	3759	12875	446167	2008
-5.42	163946	66711	1599	134197	11282	9488	463645	2009

المصدر: تم الحصول على البيانات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية من قاعدة البيانات الأولية للهيئة العامة للاستثمار والناطق الحرة.

قطاع مركز المعلومات والتوثيق. وإجمالي عدد العاملين الذي يمثل عدد العاملين في منشآت القطاع العام بالإضافة إلى عدد العاملين في منشآت القطاع

الخاص التي تحوي عشرة عاملين فأكثر. وقيمة الصادرات الكلية، وقيمة الواردات الكلية من قاعدة البيانات الأولية للجهاز المركزي للتممية العامة

والإحصاء. أما حجم الإنفاق العام وسعر الفائدة فقد تم الحصول على بياناتهما من البنك المركزي المصري. وقد قامت الباحثة بحساب بيانات هذا

الجدول من القيمة بالأسعار الجارية إلى القيمة بالأسعار الثابتة من واقع المسار المشار إليها.

## جدول رقم (٣)

## الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الاقتصادية في مصر

خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٩

القيمة بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ١٩٩٩ = ١٠٠

الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي X <sub>13</sub>	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الإنشائي X <sub>12</sub>	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع التعميلي X <sub>11</sub>	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي X <sub>10</sub>	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي X <sub>9</sub>	الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي X <sub>8</sub>	المتغيرات السنوات
40	33	1050	542	18	1161	1983
382	6	13	6	46	583	1984
0	19	43	25	68	872	1985
34	167	79	22	18	516	1986
56	387	55	70	212	210	1987
131	6	55	31	48	776	1988
253	4	310	43	32	2510	1989
121	50	151	26	2	290	1990
510	52	378	201	41	757	1991
1889	227	528	143	140	1183	1992
594	47	314	134	32	440	1993
199	18	558	64	12	839	1994
111	145	350	181	22	684	1995
1960	248	535	110	58	1516	1996
1398	253	981	251	416	1475	1997
1921	961	310	398	75	1538	1998
1115	471	553	244	74	1495	1999
575	144	250	2573	70	1637	2000
457	237	539	293	71	2137	2001
569	135	1073	390	306	2360	2002
654	63	969	436	41	1927	2003
1284	169	1139	570	99	4172	2004
1830	330	322	1340	286	5862	2005
1987	977	3459	1409	508	5665	2006
3586	5072	3781	6441	2127	4751	2007
2320	1149	1284	1649	2193	4979	2008
1636	1363	749	826	111	2585	2009

المصدر: تم الحصول على البيانات الأولية لهذه المتغيرات من قاعدة البيانات الأولية للهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة، قطاع مركز المعلومات والتوثيق. وقد قامت الباحثة بحساب بيانات هذا الجدول من القيمة بالأسعار الجارية إلى القيمة بالأسعار الثابتة، كما تم في الجدول السابق.

## الهوامش:

١- تعددت التعريفات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أهمها تعريف البنك الدولي، الذي يعرفه بأنه استثمار يقوم على المشاركة في الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى غير الدولة الأم. على أن يكون للمستثمر حصة من الملكية تتيح له ١٠٪ من القوة التصويتية للإدارة على الأقل (5). (World Bank, 1991, P. 5). كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه الاستثمار في مشروع ما داخل الدولة المضيئة، على ألا تقل حصة المستثمر الأجنبي عن ٥٠٪ من رأس المال، أو تركز ٢٥٪ فأكثر من الأسهم في يد المستثمر الأجنبي، بما يترتب عليه سيطرة فعلية على قرارات المشروع وسياساته. أما (5). (Hess P. & C. Ross, 1991, P. 5)، فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيئة، أو إضافة إلى رصيد الآلات، أو شراء الشركات المحلية، بواسطة غير المقيمين، على ألا تقل ملكيتهم عن ١٠٪ من أصول الشركة.

٢- انظر: International Capital Flow & Development, P.1. Available at:

[www.Southcentre.org/buplication/financing.htm](http://www.Southcentre.org/buplication/financing.htm).

وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التغلب على نقص التمويل الناتج عن انخفاض معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يرى بعض الاقتصاديين أنه توجد آثار ضارة على الادخار المحلي في الدولة النامية المستقبلية لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث يترتب عليه تراجع المدخرات الحكومية، بالإضافة إلى زيادة حدة التفاوت بين دخول الطبقات المختلفة بما يزيد من الاستهلاك الترفي بفعل أثر التقليد والمحاكاة، مما يؤدي إلى التهام ثمار التنمية؛ إضعاف تيار المدخرات (5 - 2). (Ewckonf T., 1972, P. 2 - 5).

٣- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٤٩، العدد ٤، عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، قطاع البحوث والتطوير والنشر. وللتعرف على المزيد عن نسبة معدلات الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي انظر أعداد متتالية من المجلة.

٤- حيث إنه في العديد من الدول النامية المثقلة بعبء الديون أصبحت مدفوعات الفائدة وحدها تمثل ٤٠٪ من عوائد الصادرات (941). (Berg. G. C., 1998, P. 941).

٥- انظر مؤتمر التدفقات المالية العربية، أبو ظبي، يونيو ٢٠١٠، Available at:

<http://forexu.imfo/forum/t100755.htm>

وتشير بعض الدراسات إلى أن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية عام ١٩٨٠ بلغ ٤ مليار دولار، ارتفع عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧٩ مليار دولار (M. Talha Atik, Hung Tran & Cristhian Veryra, 2008, P.7) وكان نصيب الدول النامية . ومنها مصر، طوال العقدين الأخيرين من القرن العشرين في حدود ٣١٪ من إجمالي التدفقات على المستوى العالمي، حيث بلغت في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ حوالي ٢٥,٥٪، وتراجع إلى ٢٤,٦٪ في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣، ليصل إلى ٣١,١٪ في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ وقد استحوذت الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية على النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات (M. Talha Atik, Hung Tran & Cristhian Veryra, 2008, P. 30 - 32)

٢-انظر: Center D. Eludes Rpectives ET D. Information Internationales. Available at:

[www.cepil.fr/anglaisgraph/worksap/wP.htm](http://www.cepil.fr/anglaisgraph/worksap/wP.htm)

: Available at : <http://islamfin.go-forum.net/>

٧-صندوق النقد الدولي

٨-يعود السبب الرئيسي وراء زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً إلى توجه الشركات دولية النشاط إلى توسيع نطاق نشاطها في خارج دولها عن طريق الاندماج والاستحواذ ، وهو ما يطلق عليه الاستثمارات الأفقية، أو الاستفادة من فروق تكلفة عناصر الإنتاج، وهو ما يطلق عليه الاستثمارات الرأسية؛ وذلك بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية أو البنية التشريعية أو مهارات العمالة في هذه الدول المضيئة، وذلك بغرض خفض تكلفة العملية الإنتاجية التي تقدمها الشركة دولية النشاط (لبنى عبد اللطيف ٢٠٠٣، ص ٢-٣).

٩-انظر مؤتمر التدفقات المالية العربية، أبو ظبي، يونيو ٢٠١٠ : Available at

<http://forexu.imfo/forum/t100755.htm>

١٠- نتيجة العجز المزمع في الميزانيات العامة والموازن التجارية خاصة في الدول العربية غير النفطية، انخفضت القيمة التعادلية للعملة الوطنية، وارتفع معدل الضغط الضريبي، واتبعت سياسات تقشفية في شتى الميادين. وكانت الأقطار العربية تستدين بسبب حاجتها إلى الأموال، فأصبحت أكثر فقراً بسبب ثقل ديونها، وبات من المستحيل سداد أصل الدين وفوائده في المواعيد المحددة. كما اعتمدت الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي على تخفيض سعر الصرف، ومعالجة عجز الميزان التجاري، وبالتالي تقليص التمويل الخارجي فتخف أزمة المديونية، أما الدول المعنية فترى أن هذه العملية النقدية تمس أصحاب الدخل المنخفضة. وفي مايو ١٩٩١ تقرر إلغاء ٥٠٪ من ديون مصر الخارجية لدول نادي باريس. كما قررت دول الخليج حذف ٦,٢ مليارات دولار من المديونية المصرية. وحسب وجهة نظر

الحكومة المصرية كان لا بد من هذا الإجراء، لأن مصر تحملت خسارة بمبلغ ٢٠ مليار دولار، بسبب أزمة الخليج التي أدت إلى انكماش الصادرات وانخفاض تحويلات العمال المغتربين، نظراً لعودة ٦٠٠ ألف شخص منهم إلى بلدهم، وأن إلغاء بعض الديون يساعد على خلق مناخ مناسب للتنمية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦).

١١- أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد بداية من حقبة التسعينات، بفضل العديد من الأسباب أهمها عودة الاستقرار السياسي إلى مصر، وقيام مصر بإجراء إصلاحات اقتصادية تمثلت في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي انطوى على تغيير قانون الاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ليحل محله قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار، وقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالضرائب والذي خفض الحد الأقصى لسعر الضريبة إلى النصف ليصبح ٢٠٪ فقط بدلاً من ٤٠٪ قبل ذلك مع استكمال المشروعات القديمة للإعفاءات التي سبق لها الحصول عليها من الضرائب في ظل قانون ٨ لسنة ١٩٩٧، الذي منح المستثمرين تسهيلات متعددة منها تخفيض نسبة الجمارك المستحقة على وارداتها من الخارج بحيث تكون ٥٪ فقط. بالإضافة إلى منع التدخل في تحديد أسعار السلع التي تنتجها المشروعات الاستثمارية وإلغاء كافة القيود على تحويلات الأرباح وأجور العاملين الأجانب إلى الخارج، ومنع التأمين والمصادرة لأموال المشروعات الاستثمارية، ومنع الحجز على أموالها إلا بناء على أحكام قضائية، ذلك بالإضافة إلى سهولة تخصيص الأراضي للمشروعات الجديدة عن طريق الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والسماح للمشروعات الاستثمارية بالتصدير والاستيراد بشكل مباشر دون الحاجة إلى الحصول على تراخيص القيد في سجلات المستوردين والمصدرين، وسهولة فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج من الخارج بدون أي معوقات، إلى غير ذلك، انظر قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية، وقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، أحكام مرسى علي وكريمة السيد إبراهيم، ٢٠٠٧).

١٢- وجد في بعض الحالات التي تكون فيها التكنولوجيا ملائمة لاحتياجات الدول النامية،

أن استقدامها لا يعنى نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بالفعل، حيث يظل التقدم التكنولوجي غريباً عن الدول المستثمر فيها رؤوس الأموال الأجنبية، إذا ظلت تلك الأساليب التكنولوجية المتقدمة تحت السيطرة الكاملة للشركات الأجنبية وإداراتها الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت هذه الدرجة من دولة إلى أخرى، ومن

صناعة إلى أخرى، طبقاً لمرحلة النمو الاقتصادي الخاص بكل دولة، وبنوعية القطاع المستثمر فيه هذه الأموال، وأوضاع سياستها الداخلية (وجيه شندي، ١٩٨٧، ص ٤٥٥).

### أولاً : المراجع العربية:

١- أحلام مرسي علي وكريمة السيد إبراهيم، قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠٠٠ (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٧).

٢-إسلام محمد البنا، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة التحويلية في أوغندا، رسالة دكتوراه (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٠).

٣-البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٤٩، العدد ٤، عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، قطاع البحوث والتطوير والنشر.

٤-حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر (الكويت: معهد التخطيط العربي، ٢٠٠٤).

<http://www.islamfine.go->

٥- صندوق النقد الدولي في:

[forume.net/](http://www.islamfine.go-forume.net/)

٦-عدنان محمد العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، مجلة بحوث اقتصادية عربية (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٦، ٢٠٠٩).

٧-لبنى عبد اللطيف، الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية، العدد ٢، يناير ٢٠٠٣).

٨-مؤتمر التدفقات المالية العربية، أبو ظبي، يونيو ٢٠١٠: —

<http://www.forexu.imfo/forume/t100755.htm>

٩-معهد التخطيط القومي، سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصري المرحلة الأولى الإطار النظري والمشكلات المنهجية (القاهرة: معهد التخطيط القومي، مايو ١٩٩٠).

١٠-وجيه شندي، الفوائد الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧).

## ثانياً : مراجع أجنبية:

- 1- Abu-Taleb, A. & others, **The Impact of Foreign Direct Investment on the Export Growth in some Developing Countries and Egypt: Causality and Co integration via bootstrapping** (Egypt: IDSC, 1998).
- 2- Aitken, B., & others, "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior", **Journal of International Economics**, Vol. 43, El Sevier Science B.V., 1997.
- 3- Berg. G. C., "The Effect of the External Debt of Mexico, Brazil, Argentina, Venezuela & Philippines on the United States", **Applied Economics**, Vol. 20, No. 7, July 1998.
- 4- Bisat, A. El- Erian & T. Helbling, **Growth Investment and Saving in the Arab Economies**, IMF Working Paper, WP/97/85, IMF, 1997 July .
- 5- Canning, D., **Infrastructure, Human Capital and Economic Growth in Egypt** . (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, 1999 February).
- 6- Center D. Eludes Rpectives et D. Information Internationales. Available at: [www.cepil.fr/englaisgraph/workpap/wp.htm](http://www.cepil.fr/englaisgraph/workpap/wp.htm).
- 7- Chandana Chakraborty & Peter Nunnenkamp, **Economic Reforms, Foreign Direct Investment and its Economic Effects in India**, Kiel Working Paper No. 1272 (Germany: The Kiel Institute for the World Economy, 2006)
- 8- De Mello, L.R., "Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: a Selective Survey", **the Journal of Development Studies**, 1997 October, Vol. 34, No. 1.
- 9- Demetriades, P., **Financial Markets and Economic Development** (Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, working paper, No. 27, 1997 June).
- 10- Ewciskonf T., **The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Saving in undeveloped Countries**, **Journal of International Economics**, 1972 February.
- 11- Firchaugh, G., "Growth Effects of Foreign and Domestic Investment" **American Journal of Sociology**, Vol. 98, No.1, 1992 July.
- 12- Glass, A. J. & k. Saggy, "**Multinational Firms and Technology Transfer**", Policy Research Working Paper, 1999, W.B.
- 13- Handousa, H., "**The Attraction of the Arab Region to International Co-operation**" Paper Presented for Conference on International Financial Flows to Egypt with Implications for the Arab World, 1999 June 22.
- 14- Hess P. & C. Ross, **Economic Development: Theories, Evidence and Policies** (U.S.A: The Dryden press, 1991).
- 15- International Capital Flow & Development, Available at: <http://www.Southcentre.org/buplication/financing.htm>

- 16- IMF, **Foreign Direct Investment in Developing Country, Finance and Development**, Vol.1, March 1999. Available at: <http://www.unctad.org/Templates/webflyer.aps?>
- 17- Lance Taylor, & others- **Models of Growth and distribution for Brazil, World Bank Research publication**, (England: Oxford on press, 1980).
- 18- Laura Alfaro, **Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter?** (Boston: Harvard Business School, 2003).
- 19- M. Talha Atik, Hung Tran & Cristhian Vieyra, **FDI in Developing Countries: The Case of Ericsson in Mexico and Vietnam**, (Sweden: Linkopings Universitet, 2008).
- 20- Mohamed, A. M. & W. E. Tyner, **the Impact of Foreign Capital Inflow on Saving, Investment and Economic Growth Rate in Egypt: An Econometric Analysis**, Staff paper (Indiana: Purdue University, Dept. of Agricultural Economics, 1998 April).
- 21- Moosa, L. A., **Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice** (Britain: Antony Row Ltd., 2002).
- 22- P.P.A Wasantha Athukorala, **The Impact of Foreign Direct Investment for Economic Growth: A Case Study in Sri Lanka**, Paper Submitted for the 9th International Conference Sri Lanka Studies, 28th – 30th November 2003.
- 23- Rousseau H., **Technological Innovations and Industrial Protections**, Cahiers Francias 192, 1979 September.
- 24- Sarcl, M., "Growth and Productivity in ASEAN Countries", IMF Working Paper, **Asiaand Pacific Development**, WP/97/97, IMF, 1997 August.
- 25- Thomsen, S., **Southeast Asia: The Role of Foreign Direct Investment Policies in Development**, Working papers on International Investment, OECD, 1999.
- 26- Torado Michael P., & Smith Stephen, **Economic Development** (New York: Addison- Wesley, 2009).
- 27- UNCTAD, **"International Investment Agreements: Multilateral Framework Investment"**, 2000 March. Available at: <http://www.unectad.org/eg/special/c2em5iit.htm>.
- 28- World Bank, **"The Role of Foreign Direct Investment"**, **Development Committee Meeting** (Washington: D.C., 1991).
- 29- Xiaolun Sun. **Foreign Direct Investment and Economic Development: What Do the States Need To Do?** (Marrakech, Morocco: United Nations, 2002 December).